



2021 / 39

باردو في 15 جوان 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تحية واحتراما وبعد:

تتشرف كتلة حركة النهضة أن تقدم لكم مقترح قانون يتعلق بتعديل القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية واليكم:

- مقترن القانون
- شرح الأسباب
- طلب استعجال نظر

2021 / 39

الواردات عدد
15 جوان 2021
مكتب الضبط المركزي مجلس نواب الشعب



2021/39

## مقترن قانون

يتعلق بتعديل القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية

### فصل وحيد:

يعدّ الفصل 6 من القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 4 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية على النحو التالي :

تحذف من الفقرة الأولى عبارة "خمس" وتعوض بعبارة "عشر".

تحذف من الفقرة الثانية عبارة "الخمس" وتعوض بعبارة "العشر".

ليصبح النص كالتالي:

الفصل 6 - يتعين على مجالس التصرف الانتهاء من عمليات الإسناد في أجل أقصاه عشر سنوات من تاريخ نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.  
وإذا تعدد إجراء عمليات الإسناد أو إنهاؤها يتولى الوالي، في أجل أقصاه ستون يوما من نهاية أجل العشر سنوات المشار إليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل، إحالة الملفات المتعلقة بالعقارات التي لم تسند على أنظار فرع المحكمة العقارية المختصة ترابيا للتسجيل طبقا للتشرع الجاري به العمل.





## شرح الأسباب:

(مقترن قانون يتعلق بتعديل القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية) ساهم القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 120 لسنة 1964 المؤرخ في 10 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية في معالجة معضلة الأرضي الاشتراكية التي كانت أحد الأسباب الرئيسية رئيسياً لجمود العقار والحد من مساهمته في الدورة الاقتصادية.

في هذا الإطار تم إقرار عدد من التعديلات التي ساهمت في تسريع نسق التصفية وإضفاء النجاعة على مختلف الهياكل المكلفة به وقد نص الفصل السادس من هذا القانون على أنه يتعين على مجالس التصرف الانتهاء من عملية الاستئثار في أجل أقصاه خمس سنوات من تاريخ نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية مما يعني انتهاء العمل بهذا القانون في 09 أوت 2021.

الآن وبعد دخول القانون حيز التنفيذ، تأخر اصدار الاوامر الترتيبية المتعلقة به حيث لم يصدر الأمر عدد 460 لسنة 2017 المتعلق بضبط تركيبة مجالس التصرف وتحديد شروط الترشح لعضويتها والإجراءات المتعلقة بتنظيم وسير عمليات الاقتراع وضبط تركيبة مجلس الوصاية الجهوبي وكيفية سيره إلا يوم 13 أفريل 2017 أي بعد 08 أشهر من تاريخ صدور القانون 69 لسنة 2016 بالرائد الرسمي.

وحيث وبعد صدور الامر المذكور أعلاه، لم تتمكن العديد من مجالس التصرف من عقد جلساتها والقيام بالمعاينات الواجبة قانوناً لضعف الامكانيات اللوجستية بداية ثم تفشي جائحة الكوفيد لاحقاً. هذا الى جانب ضخامة الملفات المعروضة عليها والتعقيدات التي تحيط بها والتي هي تراكمات عقود من الزمن. وقد ساهمت الوضعيّات القانونية غير السليمة لعدد من مجالس التصرف في مزيد تعقيد وتعطيل العمل على هذا الملف الهام.

ورغم هذه الصعوبات والتعقيدات اللوجستية و القانونية و الواقعية ، فقد نجح عدد من مجالس التصرف من تسوية وضعية العديد من الأرضي الاشتراكية اسناداً و تفويتاً مما ساهم في إدماج هذه الأرضي في الدورة الاقتصادية وفي رأس السلم الاجتماعي بإطفاء فتيل الفتنة بين العائلات وأفراد المجموعة الواحدة وهو ما أكد أهمية هذا القانون وضرورتهمواصلة العمل به.

2021/39



2021 / 39

وأمام حجم الملفات المتبقية وأمام ضعف إمكانيات المحاكم العقارية البشرية واللوجستية فإن إحالة ملفات الأراضي الاشتراكية غير المسندة طبقا لقانون 69 لسنة 2016 على المحاكم العقارية سيغرق هذه المحاكم وسيعطل تسوية وضعية هذه الأراضي.

وحيث واستفادة من أحكام القانون 69 لسنة 2016 الذي قلص مدة عملية الإسناد من سنوات الى أشهر مما ساهم في فض عديد الإشكاليات والنزاعات وإقرار عمليات الإسناد وحرصا علىمواصلة الجهد في تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية وتسريعها في نسق هذه التسوية وهو ما يمثل رغبة عامة لدى أصحاب هذه الأراضي.

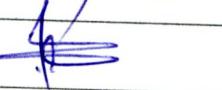
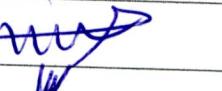
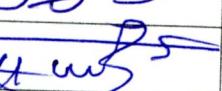
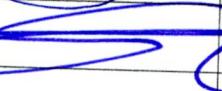
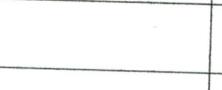
وحيث وتفاديا للإغراق المحاكم العقارية بملفات هذه الأراضي تقترح هذه المبادرة التشريعية التمديد في أجل تطبيق القانون عدد 69 لسنة 2016 بخمس سنوات إضافية لتحقيق الهدف المرجو عند سن القانون والتي لاح بعضها وكانت لتعمم لولا قصر المدة الزمنية المذكورة اعلاه.





2021/39

قائمة النواب الممضين

الإمضاء	اسم ولقب النائب	الرقم
	محمد زribet	1
	زيبيه براهمي	2
	فائزه سوعلاد	3
	لطفة حسانتي	4
	فتحي بن بلقايد	5
	دبيبة منصف الله	6
	عبد القرني	7
	جميل الجوني	8
	وفاق مكية	9
	محمد الأزحر المرصري	10
	بلقاسم الدراجي	12
	فيصل دريال	13
	محزب العبايج رحومه	14
	عمراء الخميسي	15
	2021/39	16
	الواردات	17
	2021 جوان	18
	مجلس نواب الشعب	19
	مكتب الضبط المركزي	20